

بل ما للكثير او المتحقق والتوقع فان استعمال اللفظ في المعنى المجازي بصدده ان
تدعو حاجة اليه فهو بصدده ان يتبع وتوقع وقوعه ولا يبا في ذلك انه قد يتحقق
عده وقوعه واسمه المعاني المستقبله بين امرها على القرائن وما يظهر للمستقبل
وقد يتحقق عدم تحققه ولا اشكال في ذلك ويجعل ان يشير بذلك الى الاعراض
السا بقا بالظاهر من عبارته واجيب بان يجوز ان تكون قد هنا لتقليل بالنسبة
لكل من اللغة والاصطلاح اما بالنسبة الى اللغة فلان التقليل يكون حقيقيا
واصافيا واستعمالها في الكلام قد كان في لغته كثيرا قبل الامانة التي
استعملها في المراد وانظر هذا مع ما تقدم عن بعضهم من انها لم توجد في
اللغة الاكثة وانما بالنسبة الى الاصطلاح فلان التقليل باعتبار المستقبل
كما افاده المضارع فلا يصر كونه معدوما في الماضي والاحتمال في المستقبل
يعني على الغزاقن وعلى ما يظهر للبحر ويليق بالمعنى وان لم يتحقق وقوع ذلك على
الانتفاء وتوقع ذلك ناسا في المستقبل بالنسبة لتكلم المصنف غير معلوم
بل يحتمل قطعا انه وقع فاجاب المصنف بتوقع ذلك قليلا في المستقبل
لا يبا فيه عدم وقوعه في الماضي ولا اتفاق عدم وقوعه في المستقبل مع ان
اتفاق في ذلك غير معلوم والاعتراض لا يصح بنا وه على مجرد الاحتمال على ان قد
نكون للشيء كما ذكره الناظم وقوله وقال الناظم وابن سيرين وما نفع بعد تعجب
الجواب بعدها نقول بعض الصغرى قد كنت في غير تعرفه **فاجاب**
بقل الكلمة والكلام وانما باعتبار ثمانية اللسان لا ما مرجه المعنى من اي المقولات
كلام الارد يلى في شرح البيضاوي في المسئلة الاولى من العموم يقتضي ان
مقولة كيف لتصرفه بان اللفظ من مقولة الاضامن عرف اللفظ بانه الهوا
لظان من الصدر المنفص بالشفقين واللسان يقتضي انه من مقولة الجوز
لان الهوا اصل الاجسام لا رجعة البسيطة واما تعريف الكثيرين اللفظ بانه
الصوت المعتمد على طم الحروف فانه محتمل انتهى **فصل قوله**
تصل هو غير من الترتيب عبارة عن اللفظ المرتبة ترتيبا خاصا الى اخر ما سبق
قاصلة ما بعدها عما قبلها لتمييزها عنها او مفصولة عنها وهو خبر عن سببها

محرور

محرور وهذا شروع في تعريف الكلمة الثلاث بالخاصة قال ابن الناظم قد
عرفت ان الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف فلا بد من معرفة ما يميز بعضا عن بعض
والا فلا فائدة في القسمة اي لا فائدة خاصة ولا فائدة فائدة وهي الحصر في الاقسام
فان قلت من اين عرف من النظم انقسام الكلمة الى هذه البلاغ والملازمة
بين معرفة انقسامها اليها وبين عدم الفضا عن معرفة ما يميز بعضها عن بعض قلت
قبيل اما الاول فن قوله واحدا اي واصداكلم كلمة بعد قوله واسم وفعل ثم
حرف الكلم حيث قصد باصنافه واحدا الى ضمير الكلم العموم كما تقدم واما
الثاني فبينه بقوله والافلا فابد في القسمة بوجه ان فائدة القسمة الظاهر
تعدد بحال القسمة وتبايرها ولا يعرف تبايرها وتمايزها الا بمعرفة ما يميز بعضها
عن بعض ومن فوائد القسمة ان يجري على قسم حكمه والحكم فرع التميز **قوله**
بتميز الاسم ما صدقته قال شيخ شيخنا اللام ليست للحقيقة اذ لا يميز بها
في كيف مثلا ولا للشمول لذلك فاجاب انها لا تصدق عليه الاسم في الجملة واما
اللام في قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة والشمول باللام في الجملة وانه
ناظرا لما قوله اللام ليست للحقيقة اذ لا يميز بها في كيف مثلا فانها هرا لم
اذ يميز الحقيقة والحس لا يقتضي تميز كل فرد اذ الجنس هو جرد تحقيق في ضمن
بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد يميز الجنس قطعا وجوده في ضمنه
واما قوله ولا للشمول لذلك فمكن ان كتاب عنه بانها للشمول على ان المراد
بتميز الاسم بهذه الخمس تميزه بجموعها او بجمعها اعلم ان ايضا بنفسه
او بجماعه على ان كيف دخل على حرف الجر في قوله بعض العرب على كيف
تبع الاحسن **قوله** الخمس على مات اي خواص والعرق بين الطرد والخاصة
ان الحدم طرد ومنحدر والخاصة مطرده غير منعكسه هكذا اذ لا يبا كما
في شرح الفصل قال بعضهم ان اذ ان الخاصة يجب اطرادها ولا يجب
انحطاسها بل يجوز ذلك فيك يجوز ان تكونا ملة بجلد احد فانه كما اطراده
وانحطاسه والاطراد استلزام الوجود والوجود والاندكاس استلزام
العدم للعدم فاك السبب ولا حاجة الى هذا العدد وعن الظاهر قال